للامم المتحدة، عند مناقشة المشكلة الفلسطينية، مؤيداً مشروع تقسيم فلسطين، وانشاء دولة يهودية[٦]. وقد برّرت الحكومة السوفياتية هذا التأييد تأسيساً على ان التقسيم هو المخرج من نظام الانتداب البريطاني، الذي كان سبباً في احداث، وتصاعد، «النزاع العربي ـ اليهودي»[٧].

ومهما قيل في تبرير الاتحاد السوفياتي لموقفه، فان التأييد السوفياتي هذا للصهيونية جاء متفقاً عليه مع الولايات المتحدة الاميركية، عندما التقى الرئيسان، روزفلت وستالين، في اثناء مباحثات السلام في «يالطا»، وأيّد ستالين برنامج الصهيونية في فلسطين[٨]، وان كان ذلك تمّ خارج اطار وثائق المؤتمر.

وهكذا وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على رأي الاغلبية. وسواء أكانت الموافقة ذاتية أم بالارغام والتهديد، الّا ان القرار أُصدر مقسّماً فلسطين الى دولتين، عربية واسرائيلية، ومحدّداً حدود كل منهما، وقاضياً بقيام اتحاد اقتصادي فيما بينهما، وبتدويل مدينة القدس.

معنى تدويل القدس

ظهرت فكرة التدويل، أول ما ظهرت على مسرح السياسة الدولية، في الاتفاق الصادر عن مؤتمر فيينا، العام ١٨١٥، بشأن تأسيس مدينة كراكاو الحرة (بولندا)، ووضعها تحت الادارة المشتركة للنمسا وبروسيا وروسيا. ومنذ ذلك الوقت، استخدم التدويل في حالات عدة، بقصد تأمين المصالح المشتركة للاطراف المتنازعة بشأن بعض الاراضي، أو الثغور، أو المواقع ذات الاهمية الاستراتيجية، أو الاقتصادية، لبعض الدول[٩].

ولقد برزت فكرة التدويل، بصورة فعّالة، في معاهدة فرساي، العام ١٩١٩، وما تلاها من اتفاقيات[١٠]، الامر الذي جعل التدويل، من الناحية العملية، شائعاً في العرف الدولي، كحل للخلاف حول المصالح المتضاربة، وفضّ النزاع على بعض الاراضي المختلف عليها. ومن اقتراحات التدويل، التي جاءت في فترات لاحقة، اقتراح نيكيتا خروشوف، في ١٩٥٨/١١/٢٧، تدويل برلين الغربية، ووضع نظام للاشراف عليها، وأوضح كيفيّة المرور اليها[١١].

ويمكن القول، بصفة عامة، ان التدويل تنظيم استثنائي ابتدعته الدول الكبرى، يشكّل نظاماً انشائياً لكيان دولي جديد، بقصد اخراج المنطقة المدوّلة من نطاق ادارة البلاد التي كانت تتبعها في الاصل، والعهد الى هيئة دولية بممارسة الادارة فيها، لتدير شؤونها بصفة دائمة، أو مؤقتة، وان اختلفت الآراء حول مفهوم الادارة، وهل هي مقترنة بالسيادة، ام ان السيادة موقوفة لشعب الاقليم او المنطقة المدوّلة، وان ذهب بعض الآراء الى القول ان السيادة تنتقل الى الهيئة الدولية التي تتولّى الادارة في الاقليم المدوّل.

وبصفة عامة، فان نظام التدويل مختلف في اهدافه، وكيفيّته، عن النظم التي تطبق في المحميّات والاقاليم الخاضعة لاشراف الامم المتحدة، كنظم الانتداب، أو الوصاية. وأهمّ ما يتميّز به التدويل هو انه لا يهدف تقرير المصير او الاستقلال، بل يهدف رعاية المصالح المشتركة لاوضاع استراتيجية ذات أهمية دولية، مبعثها طابع ديني، أو اقتصادي، أو انشائي، للمنطقة المدوّلة[١٢].

ويمكن القول، عموماً، ان التدويل نظام جاء مبتدعاً من الدول الكبرى، بقصد الحفاظ على مصالحها ومصالح الدول المعنيّة. وهو نظام توفيقي لا يجد سنداً له في ميثاق الامم المتحدة، انما كانت دعامته العرف الدولي، والاعتبارات المرتبطة بالاستقرار المزعوم، وانه اهدار لمبدأ تقرير المصير؛